

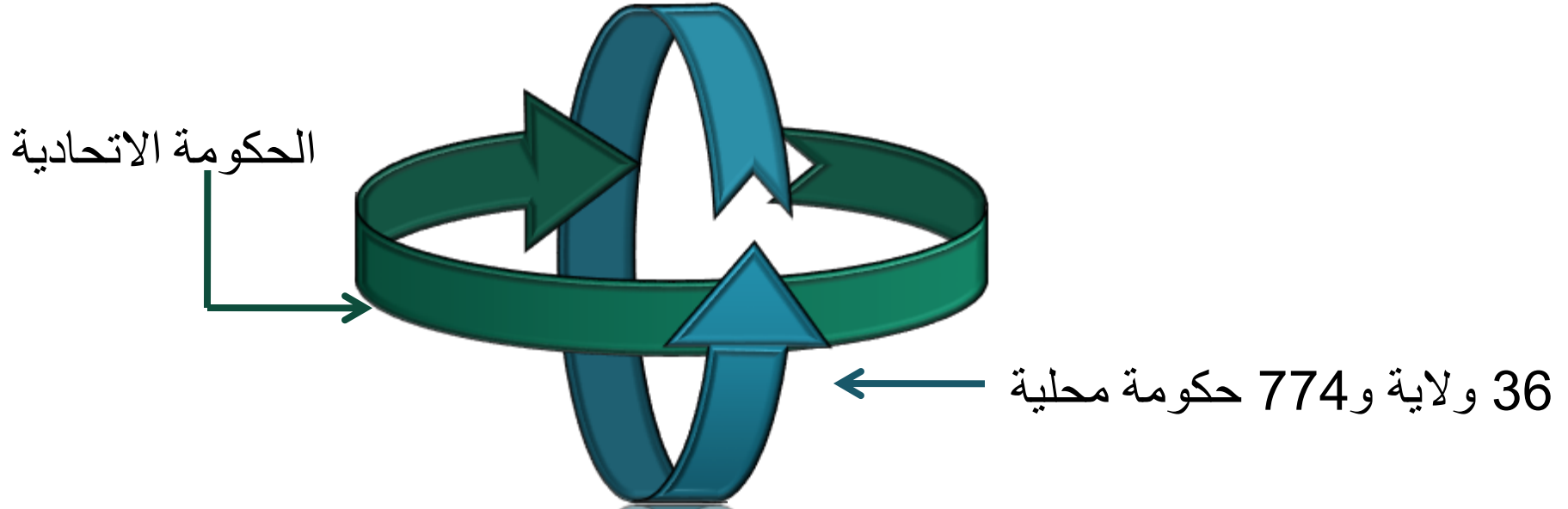


المهنية في أعمال المشتريات في بيئات حافلة بالتحديات – حالة نيجيريا

3 مارس/مارس 2021

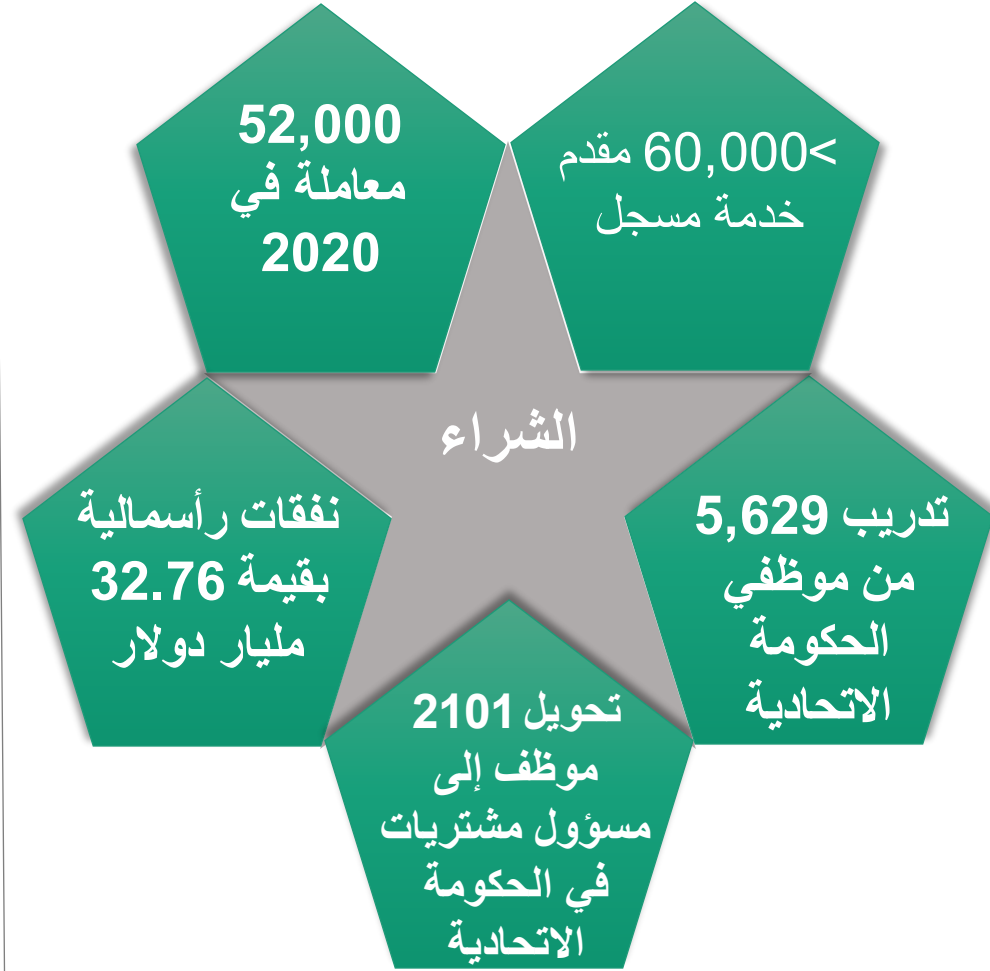
السياق العام -

جمهورية نيجيريا الاتحادية



عدد السكان - 206 ملايين نسمة، وإجمالي الناتج المحلي في سنة 2020: 417 مليار دولار، وإجمالي الموازنة العامة للدولة في سنة 2020: 54.6 مليار دولار، منها 60% تمثل النفقات الرأسمالية. وتقدر الخسائر في النفقات الرأسمالية بسبب الهدر والفاقد في أنشطة المشتريات بنحو 30%، وإذا تم توفير 20% من النفقات الرأسمالية من خلال زيادة تحديث نظام المشتريات العامة، من الممكن توفير 655.2 مليون دولار لتوسيع نطاق تقديم الخدمات الاجتماعية.

نظام المشتريات العامة في نيجيريا

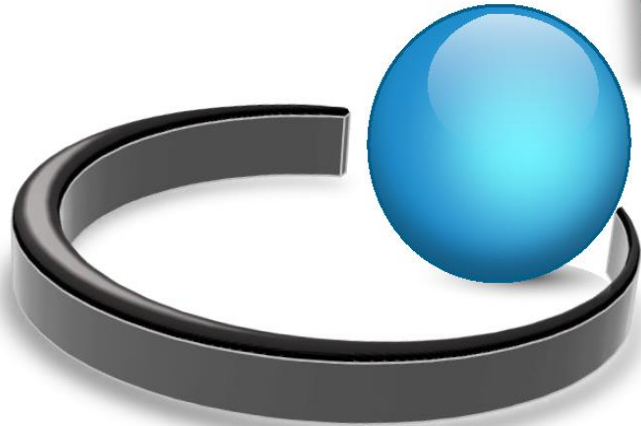


- قوانين شراء ومؤسسات تنظيمية لأعمال الشراء على مستوى الولايات والحكومة الاتحادية
- تطبيق وثائق المناقصات الموحدة ولوائح الشراء
- إعداد كوادر وموظفي المشتريات
- تطبيق معيار بيانات التعاقد المفتوح والإفصاح عن المستفيدين الحقيقيين
- بناء نظام تسجيل مقدمي الخدمات، ودمجه مع قاعدة بيانات تسجيل الشركات
- تقرير مستقل صادر عن منظمات المجتمع المدني لرصد ومتابعة الموازنة العامة للدولة:
www.Budeshi.ng

كيفية إدارة قضايا الاقتصاد السياسي

المنهجية: المشاركة الجادة مع داعمي الإصلاح؛ وجهود التوعية الخاصة بالقادة السياسيين وأصحاب المصلحة الأساسيين ومعارضو الإصلاح؛ والمشاركة مع منظمات المجتمع المدني؛ والتنوير الجاد للجماهير؛ والتعاون مع شركاء التنمية؛ والاستفادة من استراتيجيات الاتصال والتواصل

النتيجة: إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الحديثة في مجال المشتريات عند تنفيذ الموازنة



ما زالت التحديات قائمة

ضعف النظم على
مستوى البلاد/ضعف
أدوات الرقابة الداخلية



الاحتيال والفساد



ضعف بيانات/قدرات
الشراء



ممارسات غير كافية
للحرمان من المشاركة



عدم وجود مراقبة
داخلية



ضرورة تحقيق المهنية في أعمال المشتريات

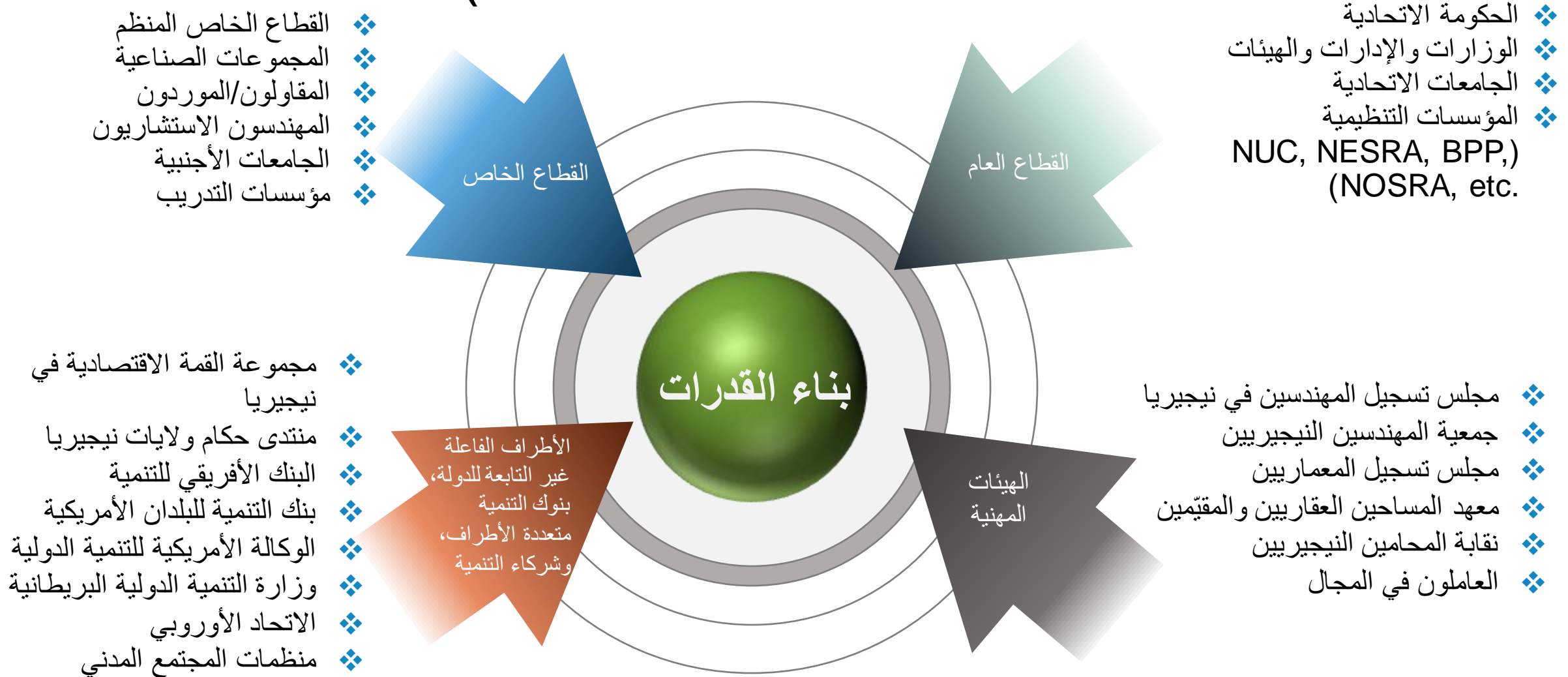
تدعو الخطة الوطنية الرئيسية المتكاملة للبنية التحتية إلى تدعيم رأس المال البشري، الذي يتمتع بالقدرة على المنافسة على الصعيد العالمي، والإبداع على المستويات الثقافية والفنية والتكنولوجية، والقدرة على المساهمة في تحقيق التنمية على المستوى الوطني على نحو يتسم بالنزاهة والسلامة

تتطلب الاتجاهات الحالية في مجال المشتريات أن يكون بمقدور الخبراء المهنيين في مجال المشتريات اتخاذ قرارات مستقلة في مجال الاختصاص



يتطلب استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإنفاق العام وجود موظفي مشتريات يتمتعون بالمهارات في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

التعاون في بناء القدرات (مشروع تعزيز المشتريات المستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية/ SPESSE)



- نقص المهارات الحساسة يعوق الإصلاح والتحديث؛
- قوة رأس المال البشري تحد من المخاطر التي تواجه القطاع الخاص، وتشجع الاستثمار الخاص المطلوب لتحقيق النمو وخلق فرص العمل والحد من الفقر. ويؤدي تحسن رأس المال البشري إلى تحقيق الجودة في الإنفاق العام واتخاذ قرارات الاستثمار على نحو مستنير.
- من شأن دمج المهارات البيئية والاجتماعية والخاصة بالمشتريات في القطاعين العام والخاص تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق القيمة مقابل المال في جهود التنمية.

لماذا مشروع تعزيز
المشتريات
المستدامة والمعايير
البيئية والاجتماعية/
SPESSE؟

تصميم المشروع بناء على الأدلة والبيانات

الطلب على المعايير البيئية والاجتماعية والخاصة بالمشتريات

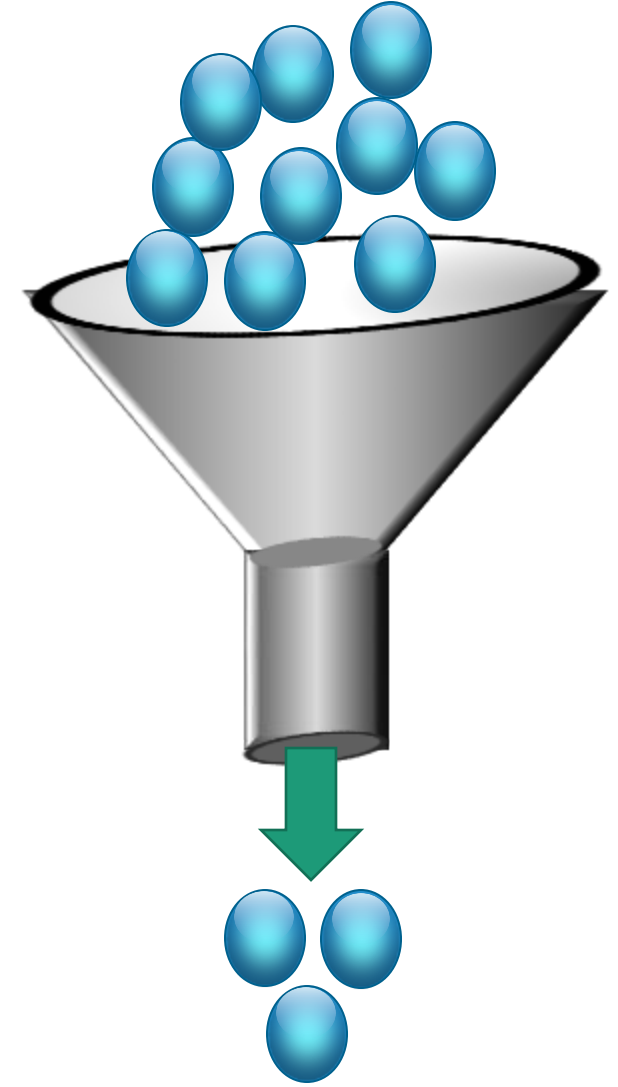
32,336	❖ المسار أ: دورات قصيرة:
10,139	❖ المسار ب: شهادات متقدمة:
5,746	❖ المسار ج: دبلومات الدراسات العليا:
2,468	❖ المسار د: درجة الماجستير:
6,052	❖ المسار هـ: درجات البكالوريوس:
56,741	❖ إجمالي الطلب:

المخرجات المتوقعة

(التحفيز من خلال المؤشر المرتبط بالصرف)

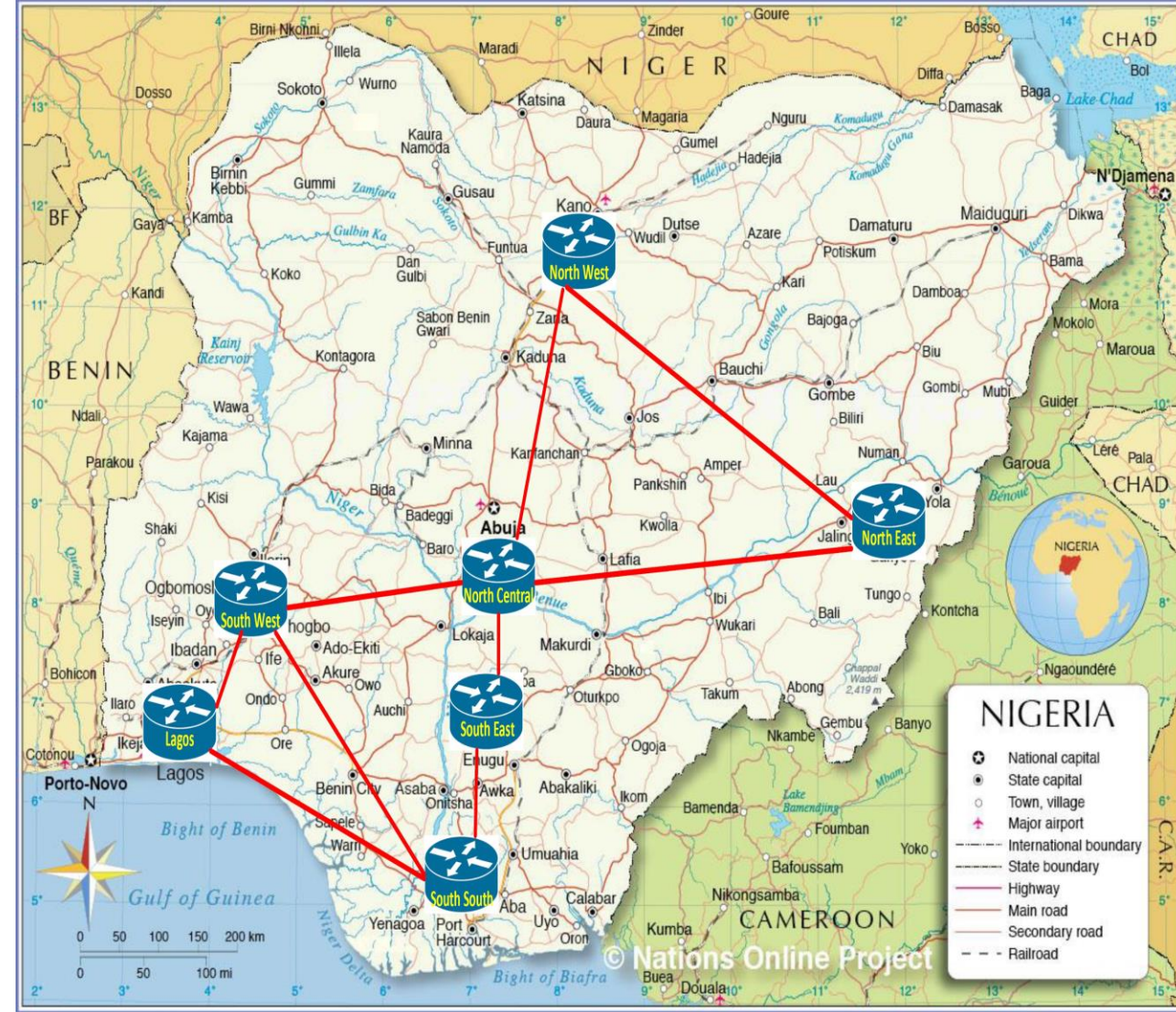
12,000	❖ المسار أ: دورات قصيرة:
5,000	❖ المسار ب: شهادات متقدمة:
1,900	❖ المسار ج: دبلومات الدراسات العليا:
1,140	❖ المسار د: درجة الماجستير:
1,200	❖ المسار هـ: درجات البكالوريوس:
21,240	❖ الإجمالي (مراكز التميز):
4,000	❖ اعتماد المعايير البيئية والاجتماعية والخاصة بالمشتريات

منها 66% للمشتريات

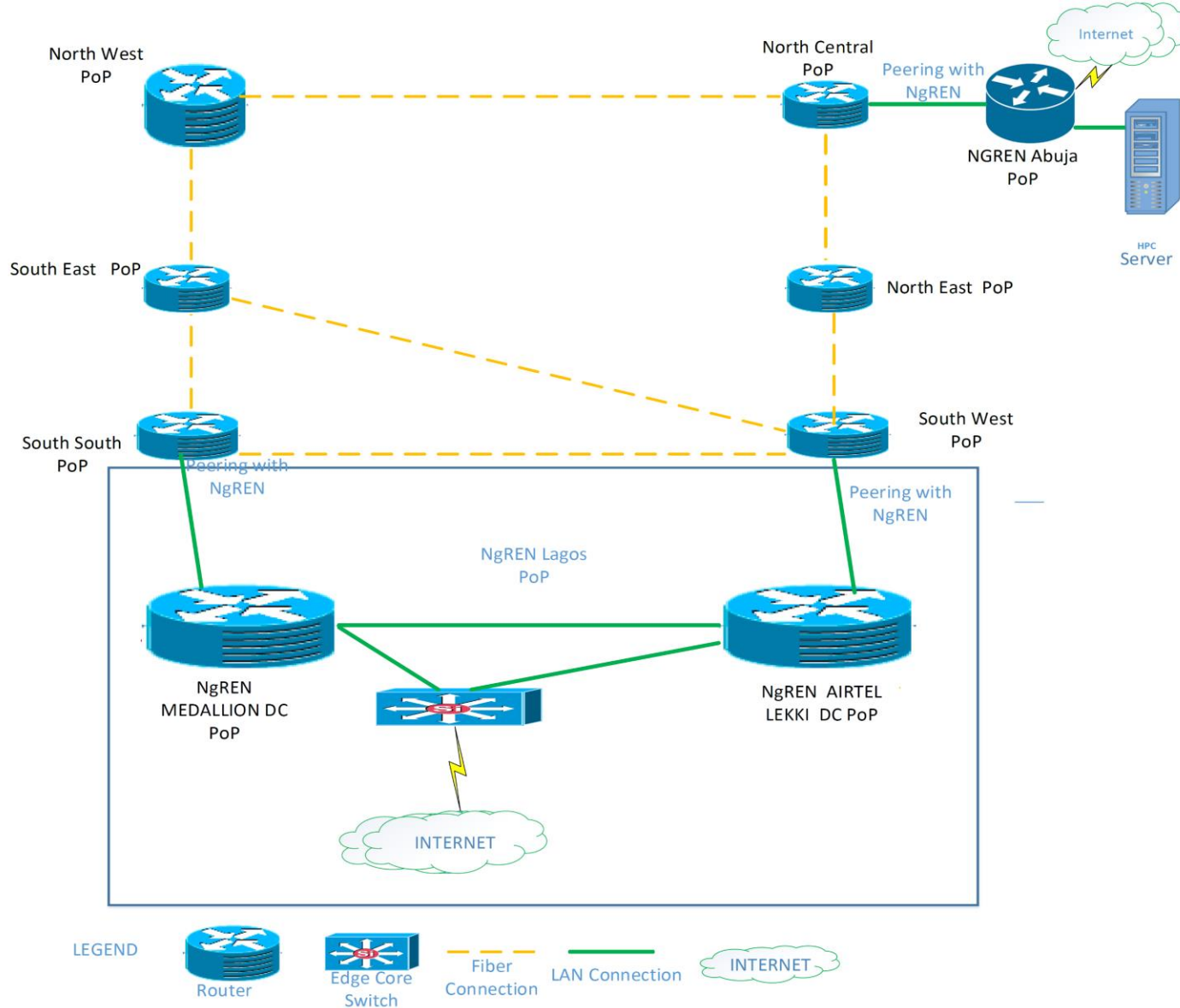


الاستفادة من شبكة البحوث والتعليم في نيجيريا (NgREN) لإنجاز مشروع تعزيز المشتريات المستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية/SPESSE

- تتيح الشبكة الوطنية للبحوث والتعليم منصة ربط أساسية على المستوى الوطني تربط بين المؤسسات المشاركة، ومن خلالها يتم تقديم مجموعة من الخدمات الإلكترونية وتعميمها بين المؤسسات/الأعضاء المشاركين
- وتستعين هذه الشبكة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الاتصالات والتعاون بين المؤسسات، وتوفير سبل وصول الجميع إلى المعرفة عبر الحدود الوطنية والدولية
- كما تساند دوائر البحث والتعليم في نيجيريا (مؤسسات التعليم العالي، والمؤسسات الحكومية المعنية، والمؤسسات البحثية، والمدارس الابتدائية والثانوية، والمكتبات، والمستشفيات، والمتاحف، وغير ذلك من المؤسسات العامة)



نهج مستدام لمشروع تعزيز المشتريات المستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية وشبكة البحوث والتعليم في نيجيريا



تم تأسيس شبكة البحوث والتعليم في نيجيريا في عام 2012 بتمويل من مشروع ساندو البنك الدولي وظل هذا المشروع قائما منذ ذلك التاريخ بالجهود الذاتية

وسيعمل مشروع تعزيز المشتريات المستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية على توفير التكلفة من خلال المشاركة في الشبكة القائمة (بدلا من بناء شبكة جديدة)، وفي الوقت نفسه ستتمو شبكة البحوث والتعليم بصورة طبيعية، وستعمل على خفض التكاليف على المؤسسات المرتبطة بها ضمان أفضل أداء للشبكة من خلال وجود بنود تتناول الزيادة في أعداد الموظفين

يضمن هذا النموذج استدامة مشروع تعزيز المشتريات المستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية عند أقفاله في السنوات القادمة وما بعدها

كيف ستعمل المهارات البيئية والاجتماعية والخاصة بالمشتريات على التصدي لتحديات التنمية في نيجيريا

تحسين تقديم الخدمات من خلال تحسين تخطيط المشروعات، وزيادة كفاءة المشتريات، وإدارة العقود على نحو يتسم بالفعالية، وتحسين الخبرات لقياس أداء المشروعات

تحسين
الحوكمة

(أ) إعداد وتجهيز مجموعة قوية من مشروعات البنية التحتية والمشروعات التي يمكن تمويلها من خلال البنوك؛ (ب) سيؤدي رصد ومتابعة الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية إلى الحد من الفقر؛ و(ج) زيادة استخدام التكنولوجيا الرقمية

تعزيز
القدرات

تحسين قرارات الإنفاق العام التي من شأنها الحد من المخاطر التي تواجه القطاع الخاص وزيادة استثماراته المطلوبة لسد العجز الكبير في مرافق البنية التحتية

القرارات
الجيدة

الأثر

شكرا جزيلاً لكم!